الأمم المتحدة

A/HRC/WGEID/104/1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 November 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

وثيقة ما بعد الدورة

الدورة ١٠٤ (١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)

أولاً- مقدمة

١- تعكس هذه الوثيقة البلاغات والحالات التي نظر فيها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (الفريق العامل) والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها أثناء دورته ١٠٤، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ثانياً- الرسائل

٢- أحال الفريق العامل، بين الدورتين ١٠٣ و١٠٤، ١٤ قضية في إطار الإجراءات العاجلة إلى كل من جمهورية إيران الإسلامية (٢) وباكستان (١) والجمهورية العربية السورية (٢) وكوبا (١) وكينيا (١) ومصر (٦) والمكسيك (١).

٣- وقرر الفريق العامل، خلال دورته ١٠٤، أن يحيل إلى ١٧ دولة ٤١ حالة من حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها حديثاً. ووضح الفريق العامل أيضاً ملابسات ٢١ حالة تتعلق بالإمارات العربية المتحدة (١) وبيرو (٣) والجمهورية العربية السورية (٣) وسري لانكا (٣) وشيلي (١٠) والصين (١). وجرى توضيح ملابسات ١٣ حالة استناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومات، و٨ حالات استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر.

٤- وفي الفترة الممتدة بين الدورتين ١٠٣ و١٠٤، أحال الفريق العامل في إطار الإجراءات العاجلة، وبالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، أربع بلاغات إلى

(A) GE.14-23062 191214 221214

1423062

الرجاء إعادة الاستعمال

سري لانكا (١) والمكسيك (١) والهند (١) وهندوراس (١). وأحال الفريق العامل أيضاً ثمانية نداءات عاجلة، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن أشخاص أُلقي القبض عليهم أو احتجزوا أو اختُطفوا أو حُرموا بشكل آخر من حريتهم أو أشخاص اختفوا قسراً أو كانوا معرضين لخطر الاختفاء في إريتريا (١) وجمهورية إيران الإسلامية (١) وتايلند (١) والجمهورية العربية السورية (١) وطاجيكستان (١) والكونغو (١) واليمن (١).

٥- وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الاتحاد الأفريقي بشأن ادعاءات اعتقال واختفاء ١١ شخصاً على أيدي أفراد وحدة الكونغو في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وأحيل نداء عاجل مماثل إلى حكومة الكونغو.

٦- وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل نشرة صحفية[(١)] شدد فيها على الحاجة الملحة إلى استراتيجيات وطنية وإقليمية جديدة، وجدد الالتزام على أعلى مستوى سياسي بمعالجة مسألة حالات الاختفاء القسري والمفقودين في غرب البلقان، وذلك في نهاية زيارة رسمية استمرت ستة عشر يوماً إلى الجبل الأسود وصربيا وكرواتيا وكوسوفو*.

٧- وخلال الدورة ١٠٤، استعرض الفريق العامل أيضاً أربعة ادعاءات عامة تتعلق بباراغواي والبحرين وكينيا ونيبال.

ثالثا- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

الجزائر

٨- أحال الفريق العامل ٢٨ حالة إلى حكومة الجزائر بشأن التالية أسماؤهم:

(أ) السيد المختار عرار الذي يُدَّعى أن الجيش ألقى القبض عليه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ في الرباحية، سعيدة؛

(ب) والسيد سيد أحمد بادر الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة عام ١٩٩٥ في مركز الاحتجاز "موران"، في قصر البخاري، ولاية المدية؛

---

(١) يمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي:
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14854&LangID=E

* يجب أن تفهم الإشارات إلى كوسوفو بصورة تمتثل امتثالاً تاماً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩) ودون المساس بوضع كوسوفو.

(ج) السيد علي بكائي الذي يُدَّعى أن أفراد الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في وهران؛

(د) والسيد موسى بلعيد الذي يُدَّعى أن قوات الدرك اختطفته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في غرداية؛

(هـ) والسيد رمضان بلقايس الذي يُدَّعى أن قوات الدرك اختطفته في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ في البليدة؛

(و) والسيد محمد بلكينة الذي يُدَّعى أن قوات الأمن ألقت القبض عليه في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في البليدة؛

(ز) والسيد توفيق بلكينة الذي يُدَّعى أن قوات الأمن ألقت القبض عليه في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في البليدة؛

(ح) السيد بن عابد بنخالد الذي يُدَّعى أن قوات الدرك ألقت القبض عليه في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ في جفلة؛

(ط) والسيد الطيب بن زاهية الذي يُدَّعى أن قوات الجيش ألقت القبض عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في الجزائر العاصمة؛

(ي) والسيد علي بوقرة الذي يُدَّعى أن قوات الجيش ألقت القبض عليه في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ في البليدة؛

(ك) والسيد مرزاق بوقرة الذي يُدَّعى أن قوات الجيش ألقت القبض عليه في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ في البليدة؛

(ل) والسيد أحمد بولعراس الذي يُدَّعى أن قوات الجيش ألقت القبض عليه في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ في البليدة؛

(م) والسيد نادر بوزيان الذي يُدَّعى أن قوات الأمن اختطفته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في طولقة، بولاية بسكرة؛

(ن) والسيد عاشور شعبان الذي يُدَّعى أن الشرطة ألقت القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩٤ في قادرية، بولاية البويرة؛

(س) والسيد مصطفى شريّط الذي يُدَّعى أن قوات الأمن ألقت القبض عليه في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ في غليزان؛

(ع) والسيد طاهر شراد الذي يُدَّعى أن الشرطة ألقت القبض عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في طولقة، ولاية بسكرة؛

(ف) والسيد عبد القادر المقرود الذي يُدَّعى أن أفراد الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ في معسكر؛

(ص) والسيد محمد السلامي الذي يُدَّعى أن أفراد الشرطة ألقوا القبض عليه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في البليدة؛

(ق) والسيد كريم حمدادو الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش ألقوا القبض عليه في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ في تابلاط؛

(ر) والسيد رشيد يسعد الذي يُدَّعى أن قوات الدرك اختطفته في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في البليدة؛

(ش) والسيد حميد كفيف الذي يُدَّعى أن قوات الدرك ألقت القبض عليه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في بومرداس؛

(ت) والسيد عبد الحميد خلايفة الذي يُدَّعى أن الشرطة اختطفته في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ في الجزائر العاصمة؛

(ث) والسيد محمد العماري الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش ألقوا القبض عليه في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في البليدة؛

(خ) والسيد علي لعور الذي يُدَّعى أن قوات الدرك ألقت القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في جفلة؛

(ذ) والسيد أحمد معتوق الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛

(ض) والسيد صالح المرابط الذي يُدَّعى أن قوات الدرك ألقت القبض عليه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في ولاية بومرداس؛

(أأ) والسيد عديلة الرحماني الذي يُدَّعى أن قوات الدرك ألقت القبض عليه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في جفلة؛

(ب ب) والسيد علي الرخاوي الذي يُدَّعى أن قوات الأمن ألقت القبض عليه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في وهران.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٩- اختتم الفريق العامل نظره في المعلومات التي أحالتها الحكومة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بشأن ٢ ٧٢٢ حالة، وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن ٢ ٧٤٤ حالة. واستُعرضت هذه المعلومات واعتُبرت غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالات.

الملاحظات

١٠- يرحب الفريق العامل بالاجتماع الذي عقد أثناء الدورة مع وفد حكومي رفيع المستوى. بيد أنه يعرب عن خيبة أمله العميقة من عدم قبول الحكومة لمختلف المواعيد التي عرضها لزيارة الجزائر وكذا لشكل الزيارة والغرض منها، بالرغم من رسالة رسمية واردة في شباط/فبراير ٢٠١٤ وجهت فيها الدعوة إلى الفريق العامل لزيارة الجزائر في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

الأرجنتين

الإجراءات العادية

١١- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة، بشأن السيدة رامونا بينيتيث التي يُدَّعى أن قوات الشرطة والجيش اختطفتها في ١٦ أيار/مايو ١٩٧٦ في ريميديوس دي إسكالادا، لانوس.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢- في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات بشأن حالة واحدة لم يبت فيها مسجلة ضمن إحصاءات بيرو. ولم تعتبر المعلومات المقدَّمة كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالة.

البحرين

ادعاء عام

١٣- في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل معلومات تلقاها من مصادر موثوق بها بشأن العراقيل التي تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

١٤- وتلقى الفريق العامل، على وجه التحديد، تقارير عن وجود نمط من حالات الاختفاء القصير الأمد في البحرين. ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد ألقت قوات الأمن البحرينية القبض على الضحايا، ومن بينهم عدة أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، واحتجزتهم. وبعد القبض عليهم، ظلوا رهن الاحتجاز لفترات تتراوح بين بضع ساعات وعدة أسابيع، دون إبلاغ ذويهم عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم. وعند استفسار أقارب الضحايا، ذكروا أن السلطات أنكرت احتجازهم. وعلاوة على ذلك، ثمة ادعاء بأن الأفراد تعرضوا، أثناء اختفائهم، لسوء المعاملة، بل وحتى للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات منهم.

١٥- وأفادت التقارير بأن بعض الضحايا كانوا محتجزين لدى مديرية التحقيقات الجنائية أثناء اختفائهم.

١٦- وذكرت التقارير أن قوات الأمن البحرينية ألقت القبض على شخص دون سن الثامنة عشرة (من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية) في معامير في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤. ويزعم أنه لم تقدم معلومات عن الاحتجاز لبضع ساعات. ووفقاً للمعلومات الواردة، لم يُبلَّغ الأشخاص الذين لهم صلة به بمكان وجوده إلا بعد أن أُبلغت قوات الأمن بأنه من مواطني الولايات المتحدة.

١٧- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على السيد رضا مشيمع، وهو مواطن بحريني، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤ في منزل أحد أصدقائه. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لثلاثة أيام. ويُدعى أنه ظل خلال هذه الفترة رهن الاحتجاز في مبنى مديرية التحقيقات الجنائية وفي مركز شرطة الرفاع.

١٨- وأفادت التقارير أن قوات أمن بزي مدني ألقت القبض على السيد سامي مشيمع، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٣٩ سنة، في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤. وظل مختفياً حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٤. ويُدَّعى أنه ظل خلال هذه الفترة رهن الاحتجاز في مبنى مديرية التحقيقات الجنائية وفي مركز شرطة الرفاع.

١٩- وأفادت التقارير بأن قوات الأمن ألقت القبض على السيد أحمد العرب، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٢٢ سنة، في مدينة حمد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأحال الفريق العامل هذه الحالة إلى حكومة البحرين في شكل نداء عاجل مشترك في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وفي إطار إجراءات العمل العاجل للفريق العامل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وجرى إيضاح ملابسات الحالة خلال الدورة ١٠٣ للفريق العامل، في أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٠- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على شخص دون سن الثامنة عشرة (مواطن بحريني) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عند نقطة تفتيش في المرخ. وأفادت التقارير أن الشخص تعرض، عند محاولة الهرب، لطلقين ناريين نقل على إثرهما إلى المستشفى. ويُدَّعى أن الشخص ظل مختفياً لمدة ١٥ يوماً، وهو محتجز حالياً في مستشفى القلعة. وأحيلت الحالة إلى الحكومة في نداء عاجل مشترك وجه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وردت الحكومة عليه في ١٧ شباط/فبراير.

٢١- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على شخص دون سن الثامنة عشرة (مواطن بحريني) في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في بيت والده. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لثلاثة أيام.

٢٢- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على السيد يوسف النشمي، وهو مواطن بحريني، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ في الشارع. ويدعى أنه ظل مختفياً

حتى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣. وتفيد التقارير الواردة أنه كان محتجزاً خلال هذه الفترة في سجن الحوض الجاف.

٢٣- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على السيد محمد أحمد، وهو مواطن بحريني، في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً ليومين كان خلالهما محتجزاً في مديرية التحقيقات الجنائية.

٢٤- وأفادت التقارير أن قوات أمن بزي مدني ألقت القبض على السيد سيد منير سيد حبيب، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٣٢ سنة، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لعدة أيام. ويُدَّعى أنه كان محتجزاً خلال هذه الفترة في مديرية التحقيقات الجنائية.

٢٥- وأفادت التقارير بأن قوات أمن بالزي المدني ألقت القبض على السيد ماهر الخباز، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٢٨ سنة، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣ في فندق غولدن توليب في المنامة. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لحوالي أسبوع. وهو لا يزال رهن الاحتجاز.

٢٦- وأفادت التقارير بأن قوات الأمن ألقت القبض على السيد طالب علي محمد، وهو مواطن بحريني، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ واقتاده إلى مديرية التحقيقات الجنائية. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لثمانية أيام. وهو محتجز حالياً في سجن جو.

٢٧- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على السيد إبراهيم عبد الله الشرقي، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٢٧ سنة، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لثلاثة أيام.

٢٨- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على السيد أحمد عبد الله إبراهيم، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٢٦ سنة، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ واقتادته إلى مبنى مديرية التحقيقات الجنائية. ويُدَّعى أنه ظل مختفياً لثلاثة أيام.

٢٩- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على شخص دون سن الثامنة عشرة (مواطن بحريني) في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ في قرية بلاد القديم. ويُدَّعى أن هذا الشخص ظل مختفياً ليومين.

٣٠- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على شخص دون سن الثامنة عشرة (مواطن بحريني) في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويُدَّعى أن هذا الشخص ظل مختفياً ليومين.

٣١- وأفادت التقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على السيد صالح عباس حبيب موسى، وهو مواطن بحريني يبلغ من العمر ٣٦ سنة، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بعد مشاركته في عمل احتجاجي. ووفقاً لما ورد من معلومات، فقد عثر على جثته في اليوم الموالي وقد بدت عليها علامات التعذيب فوق سطح بناية في قرية الشاخورة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٢- في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحالت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك موجه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن ادعاءات متعلقة بجملة أمور منها اختفاء السيد أحمد محمد صالح العرب، والسيد منصور علي منصور الجمري، والسيد حسين الغسرة، وشخص دون سن الثامنة عشرة. وأفادت الحكومة في ردها بأن الأشخاص الأربعة لا يزالون رهن الحبس الاحتياطي في انتظار التحقيقات.

بوتان

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٣- في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحالت الحكومة بلاغاً بشأن خمس حالات لم يبت فيها بعد. ولكن هذه المعلومات اعتُبرت غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالات.

البوسنة والهرسك

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٤- في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على رسالة الادعاء العام الموجهة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن الظروف المحيطة بقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بإلغاء الأحكام الصادرة في قضايا ١٠ أشخاص يقضون أحكاماً بالسجن على جرائم حرب ضد المدنيين وجرائم الإبادة الجماعية. وتفيد التقارير أن جميع الأشخاص العشرة قد أطلق سراحهم من السجن بينما كانت محاكمتهم إما جارية أو في أطوارها النهائية. وورد في الرد المقدم من حكومة البوسنة والهرسك جوابان: أحدهما من رئيس محكمة البوسنة والهرسك، والثاني من المدعي العام[٢].

٣٥- وأجاب الرئيس بما يلي:

(١) إن قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك [...] الصادرة بعد قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما ورد [في الادعاء العام] بصورة صائبة، قد ألغت الأحكام النهائية الصادرة عن محكمة البوسنة والهرسك فيما يتصل بالمستأنفين الواردة أسماؤهم، وقد تبين للمحكمة الدستورية وجود انتهاكات للمادة ٧ من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في [١٠] قضايا [...]. ومن الواضح من قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك السالف ذكره أنها تعطي ولاية التطبيق التلقائي

(٢) سينشر الادعاء بالكامل في التقرير المتعلق ببلاغات الإجراءات الخاصة الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين.

للقانون الجنائي ليوغوسلافيا السابقة في جميع القضايا التي تتعلق بجرائم الحرب التي يغطيها ذلك القانون الجنائي، بما في ذلك جرائم الحرب ضد المدنيين وجريمة الإبادة الجماعية، بغض النظر عن خطورة الجرائم المرتكبة. [...] ومع أن هذا الموقف لا يستنتج بوضوح لا من نص قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولا من روحه، [...] فإن محكمة البوسنة والهرسك لا تزال ملزمة بالامتثال للقرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وأن تتصرف وفقها. ويشكل عدم الامتثال لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك جريمة جنائية بموجب القوانين السارية في البوسنة والهرسك. [...]

٣٦- ورد المدعي العام بأن "قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف وداميانوفيتش ذات طابع تفسيري، ومن ثم فإنها لم تلغ الأحكام الصادرة عن محكمة البوسنة والهرسك، وإنما وفرت أسساً لإعادة المحاكمة".

٣٧- وبعد أن تلقت محكمة البوسنة والهرسك قرارات المحكمة الدستورية، قررت إطلاق سراح جميع المدعى عليهم من السجن دون إبطاء، دون تحديد أية تدابير لضمان مثولهم أمام المحكمة، واستبعاد أي أمر احتجاز، حتى يتسنى إطلاق سراح جميع المدعى عليهم.

٣٨- ويرى مكتب المدعي العام أن إطلاق سراح المدعى عليهم تسبب في "خطر واضح وحقيقي فيما يتعلق بزيادة سلاسة الإجراءات الجنائية وقانونيتها".

٣٩- وسيكون على المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن تغير موقفها فيما يتعلق بأخطر الاعتداءات والجرائم المرتكبة في جميع طلبات الاستئناف التي قدم ٤٠ منها من أجل التطبيق الصحيح لمبادئ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف وداميانوفيتش.

الملاحظات

٤٠- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردها. وفيما يتعلق بالظروف التي أحاطت بقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، يشجع الفريق العامل الحكومة على التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب المعتمدة عام ٢٠٠٨، وعلى تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً. ويشير الفريق العامل أيضاً إلى أنه، وفقاً للإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تعد جميع أفعال الاختفاء القسري جرائم بموجب القانون الجنائي ويعاقب عليها بالعقوبات المناسبة، بشكل يأخذ في الاعتبار شدة خطورتها، وإلى أنه ينبغي معاقبة المتهمين الذين تثبت إدانتهم بارتكاب أفعال الاختفاء القسري وفقاً لذلك.

شيلي

توضيح

٤١- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، توضيح ملابسات ١٠ حالات لم يُبت فيها بعدُ عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر[٣].

الصين

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٢- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك موجه في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن الاحتجاز المزعوم بمعزل عن العالم الخارجي للمحامي المدافع عن حقوق الإنسان السيد غاو جيشينغ. وذكرت الحكومة في ردها أن غاو يمضي حالياً عقوبته في سجن شا يا، بمنطقة سينجيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي، وأنه في صحة جيدة. وأضافت الحكومة أن السجن يكفل، وفقاً للقانون، حقوق غاو في المراسلة وتلقي الزيارات[٤].

توضيح

٤٣- استناداً إلى المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل توضيح ملابسات حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

الملاحظات

٤٤- يبدي الفريق العامل تقديره للمعلومات التي تفيد بأن السيد غاو جيشينغ أطلق سراحه في آب/أغسطس ٢٠١٤، لكنه يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى أنه كان في حالة صحية سيئة جداً عند إطلاق سراحه.

كولومبيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٥- في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات تتصل بحالة لم يبت فيها بعد مسجلة ضمن إحصاءات إكوادور. ولم تعتبر المعلومات المقدَّمة كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالة.

---

(٣) انظر الوثيقة A/HRC/WGEID/102/2، الفقرة ٢٥.

(٤) أوضح المصدر ملابسات هذه الحالة في الدورة ١٠٤ للفريق العامل. وأكد المصدر أن غاو جيشينغ قد أفرج عنه من السجن في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الكونغو

النداءات العاجلة

٤٦- في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن ادعاءات توقيف واختفاء ١١ شخصاً على أيدي أفراد وحدة الكونغو في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وأحيل نداء عاجل مماثل إلى الاتحاد الأفريقي.

الملاحظات

٤٧- يدعو الفريق العامل حكومة الكونغو إلى التحقيق في هذه الادعاءات بصورة كاملة وإبلاغه بنتائجه.

كوبا

الإجراءات العاجلة

٤٨- في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل في إطار إجراءاته العاجلة حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد أنخيل لاثارو سانتيستيبان براتس الذي يُدَّعى أنه ألقي القبض عليه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ بعد صدور حكم بسجنه لمدة خمس سنوات، ويُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ في سجن أسينتاميينتو دي لاوتن، في هافانا.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٩- في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحالت الحكومة بلاغاً بشأن حالة السيد أنخيل لاثارو سانتيستيبان براتس. واستناداً إلى هذه المعلومات، قرر الفريق العامل في دورته ١٠٤ تطبيق قاعدة الستة أشهر على هذه الحالة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٠- في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحالت الحكومة رسالة بشأن ٢٧ حالة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الإجراءات العادية

٥١- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن السيد موسى كيبتوندوا لاستبورن الذي يُدَّعى أنه ألقي القبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩٨.

إكوادور

المعلومات المقدمة من المصادر

٥٢- قدم المصدر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد.

مصر

الإجراءات العاجلة

٥٣- أحال الفريق العامل ست حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العاجلة:

(أ) في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، حالتا السيد محمد إبراهيم سيد جميل الذي يُدَّعى أن قوات الأمن ألقت القبض عليه في القاهرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ والسيد فؤاد فاروق محمود قنديل الذي يُدَّعى أن عناصر الأمن المركزي ألقوا القبض عليه في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الإسكندرية؛

(ب) وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، حالة السيد أحمد سالم عمر رمضان عمر الذي يُدَّعى أن الشرطة ألقت القبض عليه في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في سجن أبو زعبل في القاهرة؛

(ج) وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، حالة السيدة أسماء خلف شندين عبد المجيد التي يُدَّعى أن أفراد قوات الأمن الوطني ألقوا القبض عليها في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في أسيوط؛

(د) وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، حالة السيد فتحي عبد الراضي عبد السلام رضا الذي يُدَّعى أن الشرطة ألقت القبض عليه في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ في بلدة الفشن؛

(هـ) وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، حالة السيد أحمد مسعد المعداوي محمد، وتفيد التقارير أنه رُحِّل في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى مصر وألقت قوات الأمن المصري

القبض عليه عند وصوله إلى مطار القاهرة. ويُدَّعى أن السيد محمد ألقي القبض عليه أول الأمر في مطار أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤[٥].

الملاحظات

٥٤- يعرب الفريق العامل عن بالغ قلقه من العدد الكبير من الإجراءات العاجلة التي كان عليه أن يوجهها إلى الحكومة خلال الأشهر القليلة الماضية. ويعرب الفريق العامل عن أمله الصادق في أن تتخذ الحكومة خطوات فورية من أجل عكس هذا الاتجاه، كما يعرب عن استيائه لعدم تلقيه حتى الآن أي رد من الحكومة بشأنها.

السلفادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٥- في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، ردت الحكومة على رسالة طلب تدخل فوري وجهت إليها بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن إغلاق مكتب الحماية القانونية لأسقف سان سلفادور[٦]. وتحدثت الحكومة في ردها عن التحقيقات التي حركتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في السلفادور ومكتب المدعي العام.

٥٦- وفي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، نقلت الحكومة معلومات بشأن النهج الذي تتبعه الدولة إزاء الاختفاء القسري في سياق النزاع الداخلي المسلح في السلفادور.

الملاحظات

٥٧- يشدد الفريق العامل على أهمية الحفاظ على المحفوظات التاريخية للأجيال المقبلة وحق الضحايا في معرفة الحقيقة وإقامة العدل، وكذا تيسير الوصول إليهما.

إريتريا

الإجراءات العادية

٥٨- أحال الفريق العامل حالتين إلى الحكومة بشأن التاليين اسماهما:

(أ) السيد إدريس عبد القادر طاهر الذي يُدَّعى أن أفراد أمن الدولة اختطفوه في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ من معسكر ساوا للتدريب العسكري، بإريتريا؛

---

(٥) انظر الوثيقة A/HRC/WGEID/103/1، الفقرة ١٨٤. وقد سجلت هذه القضية بدايةً ضمن الإحصاءات المتعلقة بالإمارات العربية المتحدة، لكنها نقلت إلى الإحصاءات المتعلقة بمصر في ضوء المعلومات المقدمة أعلاه.

(٦) سينشر الرد بالكامل في التقرير المتعلق ببلاغات الإجراءات الخاصة الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين.

(ب) والسيد إدريس عبد القادر ياسين الذي يُدَّعى أن أفراد أمن الدولة بالزي المدني ألقوا القبض عليه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في جيزبنده تليان، بأسمرة، في منزل يقع في منطقة جيزبنده تليان، بأسمرة، ويُزعم أنه شوهد لآخر مرة في سجن خرشلي بأسمرة.

النداءات العاجلة

٥٩- في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن ادعاء إلقاء أفراد الأمن القبض على السيد محمد علي عمرو واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي.

جورجيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٠- في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بعثت الحكومة برسالة بشأن حالة السيد بآتا كاردافا. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٤، تطبيق قاعدة الستة أشهر على هذه الحالة.

اليونان

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦١- في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحالت الحكومة رسالة بشأن حالة السيد برونو بريغي. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالة. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، فقد تلقت حكومات سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وهنغاريا بدورها نسخة من بيانات الحالة.

هندوراس

٦٢- في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري فيما يتعلق بادعاءات أفعال تخويف وشن هجمات على أعضاء لجنة أقارب المحتجزين والمختفين في هندوراس.

الملاحظات

٦٣- يود الفريق العامل أن يشير إلى المادة ١٣ من الإعلان التي تنص على أن تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق في حالة اختفاء قسري، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام (الفقرة ٣)، وأن توضع أحكام خاصة لضمان المعاقبة بعقوبات مناسبة على أي معاملة سيئة

أو تهديد أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل، تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراء التحقيق (الفقرة ٥).

الهند

رسالة طلب تدخل فوري

٦٤- في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن ادعاء حظر دخول الهند على السيدة ماري ألين دييز باكالسو، الأمينة العامة للاتحاد الآسيوي لمناهضة الاختفاء القسري.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

الإجراءات العاجلة

٦٥- في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار الإجراءات العاجلة، رسالة تتعلق بحالتي السيد شيبيشاط علي والسيد موسوي سيد خالد، وكلاهما مواطنان إيرانيان شوهدا لآخر مرة في سجن الفجر، دزفول، مقاطعة خوزستان، جمهورية إيران الإسلامية. وتفيد التقارير أن موظفي وزارة الاستخبارات أبلغوا أسرتيهما، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أنهما نقلا إلى مكان مجهول.

الإجراءات العادية

٦٦- أحال الفريق العامل حالتين إلى الحكومة بشأن التاليين اسماهما:

(أ) السيد كافيه سيدي هونرفار الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في إقامته في طهران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛

(ب) والسيد يوسف سيلافي الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في منزله في الأهواز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

النداءات العاجلة

٦٧- في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع سبع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن أعمال التخويف والأعمال الانتقامية التي اتخذت شكل سوء معاملة للمحتجزين، بما في ذلك ستة مدافعين عن حقوق الإنسان محتجزين في سجن إيفين. ومن بينهم السيد إبراهيم زاده الذي ظل مصيره مجهولاً ولا يُعرف مكان وجوده منذ ٣ أيار/مايو ٢٠١٤.

العراق

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٨- قدم المصدر معلومات عن سبع حالات لم يُبت فيها بعد.

الأردن

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٩- في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحالت الحكومة رسالة بشأن حالتين لم يُبت فيهما بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هاتين الحالتين. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة السودان نسخة من بيانات إحدى الحالتين.

كينيا

الإجراءات العاجلة

٧٠- في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل في إطار الإجراءات العاجلة حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد سليمان سالم صوالحه الذي يُدَّعى أن قوات الأمن الكينية اختطفته في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ قرب منزله في ماجينغو، مومباسا.

ادعاء عام

٧١- في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل معلومات تلقاها من مصادر بشأن ما ذكر عن عراقيل تعترض تنفيذ لإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٧٢- ووفقاً للمصادر، فإن وحدة شرطة مكافحة الإرهاب مسؤولة عن سلسلة من حالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، يُزعم أن وحدة أفراد قوات مكافحة الشغب (المعروفة باسم وحدة الخدمات العامة) والاستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات الوطنية تورطوا بدورهم في انتهاكات ارتكبتها وحدة مكافحة الإرهاب.

٧٣- وقيل إن المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية قد اختطفوا من المركبات وقاعات المحاكم، وتعرضوا للضرب المبرح أثناء إلقاء القبض عليهم، واحتجزوا في أماكن معزولة، وحرموا من الاتصال بأسرهم أو توكيل محامين. وأضاف المصدر أن الموظفين الذين يُزعم تورطهم في حالات الاختفاء القسري وغيره من الانتهاكات كثيراً ما يرتدون ملابس مدنية، مما يجعل تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن حالات الاختفاء أمراً صعباً.

٧٤- وذكرت المصادر أن ما لا يقل عن ١٠ شبان تعرضوا للاختفاء القسري على يد عناصر وحدة شرطة مكافحة الإرهاب في نيروبي في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣. وقد وجهت إليهم تهم تتصل بالإرهاب في مختلف المحاكم الكينية أو خضعوا لتحقيقات وحدة شرطة

مكافحة الإرهاب أو برئت ساحتهم. وقد قالوا جميعاً لأفراد أسرهم وأصدقائهم وزملائهم، قبل اختفائهم، إنهم تلقوا تهديدات مباشرة بالقتل من عناصر وحدة شرطة مكافحة الإرهاب.

٧٥- ووفقاً لهذه المعلومات، فقد أنشئت وحدة شرطة مكافحة الإرهاب في إدارة التحقيقات الجنائية عام ٢٠٠٣ رداً على الهجمات التي استهدفت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي عام ١٩٩٨ وفندق مومباسا المملوك لإسرائيل عام ٢٠٠٢. وقد زاد عدد الهجمات الإرهابية في كينيا في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد أن أرسلت قواتها العسكرية إلى الصومال المجاور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٧٦- ويزعم أن الشرطة لم تستجب، بالرغم من أن الرجال اختطفوا في العديد من الحالات من أماكن قريبة من مراكز الشرطة أو أخذوا من قاعات المحاكم. ونصح أفراد الشرطة الأسر بالبحث عن جثث المفقودين في مستودع الجثث.

٧٧- وتشير المعلومات المقدمة إلى أن وحدة شرطة مكافحة الإرهاب لم تعترف رسمياً بالمسؤولية عن حالات الاختفاء المزعومة. وأضاف المصدر أن السلطات الكينية لم تحقق بصورة فعالة في هذه الحالات أو مع أي من أفراد وحدة مكافحة الإرهاب في الانتهاكات المزعومة، بما في ذلك الاختفاء القسري للمشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية.

٧٨- وأشار المصدر إلى أن الإجراءات القضائية استمرت، في بعض الحالات، حتى بعد اختفاء المشتبه فيهم. وادعى المصدر أن السلطات حاججت، في العديد من الحالات، بأن الشخص المختفي قد فر من كينيا لتفادي الملاحقة القضائية أو للمشاركة في أنشطة إرهابية، دون تقديم أية وثائق أو أدلة ملموسة تثبت هذه الادعاءات. وقد رُدت الأسر التي حاولت تقديم شكاوى في عدد من مراكز الشرطة من حيث أتت.

المكسيك

الإجراءات العاجلة

٧٩- في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، في إطار الإجراءات العاجلة، حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد بابلو روبرتو مييان ليرا الذي يُدَّعى أنه اختطف في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

الإجراءات العادية

٨٠- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالتين بشأن التاليين اسماهما:

٨١- السيد تيودولفو توريس سوريانو الذي يُدَّعى أن عناصر الشرطة الاتحادية المكسيكية اختطفوه في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ من منزله في مكسيكو سيتي.

٨٢- والسيد دييغو روخيليو نيكول هيرنانديث الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، عندما كان عناصر شرطة بلدية بويرتو فالارتا بصدد حجزه. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، قدمت لحكومة كندا بدورها نسخة من بيانات الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٣- في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، ردت الحكومة على نداء عاجل، مرسل بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، فيما يتعلق بادعاءات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للسيد ماركو أنطونيو فالي كابانياس. وذكرت الحكومة في ردها أنه لا يوجد تأكيد بأن الشخصين اللذين يُزعم أنهما أخذا الضحية من مقر إقامته يتبعان لمكتب التحقيقات الخاصة المعني بالجريمة المنظمة التابع لمكتب المدعي العام. وأبلغت الحكومة أيضاً عن التحقيقات التي بدأت بشأن الحالة وعن إمكانية وصول أقارب السيد فالي كابانياس إلى بيانات التحقيق.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٤- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات لم يُبت فيها بعد.

رسالة طلب تدخل فوري

٨٥- في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن ادعاءات التخويف والتهديدات التي تعرض لها أقارب السيد هيكتور رانخيل أورتيث الذي اختفى في كيريتارو في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

المغرب

الإجراءات العادية

٨٦- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى الحكومة بشأن التالية أسماؤهم:

(أ) السيد محمد الأمين كريمو الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في مدينة الداخلة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

(ب) والسيد الهاشمي بن إدريس نيهو الذي يُدَّعى أن أفراد الشرطة ألقوا القبض عليه في الخميسات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢؛

(ج) والسيد ميمون الفاغوري الذي يُدَّعى أنه شوهد آخر مرة في سجن القنيطرة المركزي في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٣.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٧- قدم أحد المصادر معلومات عن ١٤ حالة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الملابسات.

نيبال

رسائل أخرى

٨٨- في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى من الإجراءات الخاصة، رسالة إلى الحكومة لتوجيه انتباهها إلى أن القانون الذي اعتمدته نيبال مؤخراً بشأن لجنة التحقيق في حالات الأشخاص المختفين والحقيقة والمصالحة ٢٠٧١(٢٠١٤) لا يتفق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بمجالات اختصاص اللجنة بالتوصية بإصدار قرارات العفو عن الجناة، بمن فيهم مرتكبو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي؛ واختصاص اللجنة في إطلاق عمليات المصالحة في حال عدم وجود طلب من الضحية أو مرتكب الجريمة؛ وإجراءات اختيار أعضاء اللجنة. ودعا المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة الحكومة إلى أن تباشر على وجه السرعة عملية التعديل، مع التركيز على أحكام العفو العام، وبما يتماشى والمعايير الدولية.

نشرة صحفية

٨٩- في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية دعا فيها الحكومة إلى تعديل تشريعاتها الجديدة التي تسمح بالعفو في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأعرب الخبراء عن بالغ القلق لكون قانون البحث عن الحقيقة الذي اعتمد مؤخراً ترك الانتهاكات الجماعية دون معالجة.

الملاحظات

٩٠- يُذكِّر الفريق العامل حكومة نيبال بالمادة ١٨ من الإعلان، وكذلك بتعليقه العام على هذه المادة[٧]، التي تنص على عدم أحقية الأشخاص الذين ارتكبوا، أو ادعي أنهم ارتكبوا، حالات اختفاء قسري من الاستفادة من أي قانون عفو خاص أو أي إجراء مماثل قد يترتب عليه إعفاء هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أو عقوبة جنائية. ويشير الفريق العامل أيضاً إلى تعليقه العام بشأن الحق في معرفة الحقيقة[٨]، الذي ينص على الالتزام الأساسي للدول فيما يتعلق بالحق في معرفة الحقيقة، بما في ذلك الالتزام بالتحقيق حتى توضيح مصير الشخص

(٧) A/HRC/16/48، الفقرة ٣٩.

(٨) المرجع نفسه.

ومكان وجوده؛ والالتزام بإيصال نتائج هذه التحقيقات إلى الأطراف المعنية؛ والالتزام بتوفير إمكانية الوصول الكامل إلى المحفوظات؛ والالتزام بتوفير الحماية التامة للشهود والأقارب والقضاة والمشاركين الآخرين في أي تحقيق.

النرويج

المعلومات المقدمة من الحكومة

٩١- في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ردت الحكومة على نداء عاجل مؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ يتعلق بادعاء الترحيل الوشيك للسيد محمد أنور بلوش، وهو طالب لجوء ومدافع عن حقوق الإنسان. وذكرت الحكومة في ردها أن مجلس طعون الهجرة في النرويج قد استجاب لطلب تأجيل تنفيذ قرار ترحيل السيد بلوش، وأن سلطات الهجرة قد تعهدت باستعراض الحالة من أجل التحقيق في المعلومات الجديدة والأدلة المقدمة والتحقق منها.

عمان

الإجراءات العادية

٩٢- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بشأن السيد عبد الرحمان علي سالم محمد الذي يُدَّعى أن أفراد الشرطة ألقوا القبض عليه يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في ظفار. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومتا الإمارات العربية المتحدة واليمن بدورهما نسخة من بيانات الحالة.

باكستان

الإجراءات العاجلة

٩٣- في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل في إطار إجراءاته العاجلة بلاغاً إلى الحكومة بشأن السيد ضياء الرحمن الذي يُدَّعي أن القوات الخاصة الباكستانية اختطفته في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ من مطعم الوجبات السريعة "كريم" في كراتشي، بالسند.

الإجراءات العادية

٩٤- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد أسد الله فايز محمد الذي يُدَّعى أن أفراداً من فيلق الحدود اختطفوه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، بعضهم بالزي العسكري والبعض الآخر بالزي المدني، من مستوطنة سي. جي. أس. (CGS)، في كويتا، بلوشستان.

رسالة طلب تدخل فوري

٩٥- في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل رسالة طلب تدخل فوري تتعلق بادعاءات إساءة معاملة ومضايقة السيد بابار أنيس سيد، رئيس لجنة المفقودين، وهي منظمة غير حكومية تعنى بحالات الاختفاء القسري في باكستان.

المعلومات المقدمة من المصادر

٩٦- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومتا أفغانستان والهند نسخة من بيانات الحالة.

باراغواي

٩٧- في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل معلومات تلقاها من مصادر موثوق بها بشأن العراقيل التي تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٩٨- وأفاد المصدر بأن القمع في عهد الدكتاتورية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٨٩ كان منهجياً، وشمل حالات كثيرة ومستمرة للاحتجاز التعسفي والسجن الجماعي، والتعذيب والاختفاء القسري المنهجيين. وذكر المصدر أيضاً أنه لم تكن هناك، منذ عام ١٩٨٩ مع نهاية فترة الديكتاتورية، أي إرادة فعلية للتحقيق في حالات الاختفاء المرتكبة خلال فترة الديكتاتورية.

٩٩- وأُشير إلى أن القانون 2.225/03 أنشأ عام ٢٠٠٣ لجنة الحقيقة والعدالة. وتسعى اللجنة إلى "التحقيق في الوقائع التي تشكل أو يمكن أن تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها موظفون عموميون أو حكوميون في الفترة من أيار/مايو ١٩٥٤ حتى سن القانون" (المادة ١)، ويجب أن "تتعاون مع الهيئات ذات الصلة في توضيح انتهاكات حقوق الإنسان التي نفذها موظفو الدولة والمؤسسات شبه الحكومية" (المادة ٢(ب))، و"تحديد هوية مرتكبيها قدر الإمكان" (المادة ٢(ج)) و"تقديم جميع الأدلة إلى السلطات القضائية من أجل تمكين نظام العدالة من اتخاذ إجراءات فورية حفاظاً على حقوق الضحايا وتجنباً لإفلات المسؤولين عن هذه الانتهاكات من العقاب" (المادة ٢(هـ)). واختتمت أعمال اللجنة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بنشر تقرير الحقيقة والعدالة الذي أُقر فيه بوجود ٣٣٦ ضحية للاختفاء القسري. وأحيلت جميع المعلومات التي جمعتها اللجنة إلى مكتب المدعي العام للدولة عام ٢٠٠٨ بهدف فتح تحقيقات بشأن الوقائع المجمعة، على نحو ما ينص عليه القانون 2.225/03.

١٠٠- ويحاجج المصدر بأن اللجنة تولت أيضاً مهمة العثور على المختفين، وإطلاق حملة بعنوان "لنكسر الصمت" ترمي إلى الحصول على اعترافات المسؤولين عن إخفاء جثث المختفين. ووفقاً للمعلومات الواردة، يُدَّعى العثور، بفضل الشهادات العديدة التي أدلي بها،

على ٢٧ مجموعة رفات في مراكز الشرطة وغيرها من المقابر السرية. وتفيد التقارير بأن سلطات الادعاء قد طلبت مراراً تحديد هويات أصحاب الجثث والمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الإجرائية المناسبة. وقد تجاهلت السلطات المختصة هذا الطلب؛ وفي الواقع، لم تحدد هوية أي من أصحاب الجثث ولم تُتخذ أي إجراءات للتحقيق مع المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري ومعاقبتهم.

١٠١- ومنذ عام ٢٠٠٦، عثر على ٢٧ مجموعة من رفات المختفين التي استخرجت من مختلف مراكز الشرطة والمقابر السرية. ويُزعم التوصل إلى هذه النتائج بفضل العمل الذي قامت به وحدة البحوث المعنية بحالات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء التابعة للجنة الحقيقة والعدالة. وفي الفترة الممتدة بين تموز/يوليه ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٣، تولت هذا العمل إدارة الحقيقة والعدالة والجبر التابعة لأمين المظالم؛ ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، تولته مديرية التعويضات والذاكرة التاريخية.

١٠٢- ووفقاً للمصدر، فقد عُثر عام ١٩٩١، قبل إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة، على جمجمتين بشريتين في مقر الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية (الحرس الأمني سابقاً) أودعتا لدى المحكمة، ثم استعادتهما اللجنة في وقت لاحق وأخذتهما إلى مختبر الطب الشرعي التابع للنيابة العامة. وفي عام ٢٠٠٦، اكتشف هيكل عظمي واستخرج في غويرا، في مقاطعة سيرو خوبيرو وباسو يوباي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، عثر على هيكلين عظميين آخرين في مقبرة البلدية في مدينة باراغواري، ونقلاً إلى مختبر الطب الشرعي التابع للنيابة العامة. ولم تجر أي محاولة لتحديد هوية أصحاب الرفات.

١٠٣- وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، اكتشف هيكلان عظميان واستخرجا من مباني الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية، في باحة استخدمت مقبرة سرية للعديد من المختفين. وقد أخذ الرفات إلى مختبر الطب الشرعي التابع للنيابة العامة ولم تحدد هوية أصحابه بعد. وقد أعد الفريق الأرجنتيني لأنثربولوجيا الطب الشرعي تقارير أنثروبولوجية عن هذه النتائج وحُددت السمات الوراثية الكاملة. ويزعم أن الأرجنتين قد مولت هذا العمل دون أي مساعدة من باراغواي.

١٠٤- وذكر المصدر أيضاً اكتشاف هيكل عظمي آخر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ واستخراجه من مباني الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية أيضاً، وقد نقل بدوره إلى مختبر الطب الشرعي للنيابة العامة. وكما في الحالة السابقة، أعد الفريق الأرجنتيني لأنثربولوجيا الطب الشرعي تقارير أنثروبولوجية وحُددت السمات الوراثية الكاملة. ويزعم أن الأرجنتين قد مولت مرة أخرى هذا العمل لوحدها دون أي مساهمة من باراغواي.

١٠٥- وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، عثر على هيكل عظمي في مباني الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، عثر على هيكل عظمي آخر بعد البحث في مقبرة سرية للفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، عثر على هيكلين عظميين في مباني الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

عثر على عظام تعود لخمسة هياكل عظمية في نفس المقبرة الجماعية لحملة ٧ آب/أغسطس في مقاطعة كارلوس أنطونيو لوبيث، إيتابوا.

١٠٦- وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عثر على هيكل عظمي في الخندق رقم ٢٠٣ بمباني الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عثر على هيكل عظمي آخر في الخندق رقم ٢٠٥ للفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عثر على هيكل عظمي آخر في الفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، عثر على هيكل عظمي في مقبرة سرية للفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. ويومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، عثر على هيكلين عظميين آخرين في الخندق رقم ٢٥٢ للفرقة الخاصة للشرطة الوطنية. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، عثر على هيكلين عظميين في مزرعة قرب تافاي، محافظة كاثابا، كانت تستخدم مقراً للقوات التي كان يقودها الرئيس السابق ألفريدو ستروسنر. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عثر على هيكلين عظميين آخرين في قبر جماعي في مقاطعة ماريا أوكسيليادورا تافائي، إيتابوا.

١٠٧- ووفقاً للمصدر، بالرغم من أن الرفات المذكورة أعلاه استخرجت ونقلت إلى مختبرات الطب الشرعي للنيابة العامة، فإن هوية أصحابها لم تحدد، وهو ما ترك أسر المختفين في حالة من انعدام اليقين. ويُدَّعى أن مطالب الضحايا باتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد هوية أصحاب الرفات، التي لا يزال يُعثر عليها في مراكز الشرطة بعد انقضاء أكثر من ست سنوات، تلاقي تجاهلا من السلطات الحكومية، مما يعرقل حقهم في معرفة مكان وجود أقاربهم، بما أن العديد من هذه البقايا قد تكون لهم. وذكر المصدر أيضاً أن هناك حالة عامة للإفلات من العقاب فيما يتعلق بجميع حالات الاختفاء القسري.

بيرو

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٨- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدَّمة كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٠٩- قدمت المصادر معلومات عن ٧١ حالة لم يُبت فيها بعد. وجرى توضيح ملابسات ثلاث حالات نتيجة لذلك.

التكرار

١١٠- قرر الفريق العامل النظر في حالتين اثنتين هما تكرار لحالتين موجودتين. وجرى بعد ذلك شطب كلتا الحالتين المكررتين من سجلات الفريق العامل.

جمهورية كوريا

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١١- في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات عن أربع حالات لم يبت فيها بعد مسجلة ضمن إحصاءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم يبت في هذه الحالات بعد.

المملكة العربية السعودية

الإجراءات العادية

١١٢- أحال الفريق العامل حالتين إلى الحكومة بشأن السيد سعود فالح عوض العنزي والسيد سلطان حميد مرزوق العنزي اللذين يُدَّعى أنهما شوهدا لآخر مرة في أيار/مايو ٢٠١٣ في السجن العام بمدينة عرعر.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٣- في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ و٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحالت الحكومة معلومات بشأن ثلاث حالات لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٤، تطبيق قاعدة الستة أشهر على الحالتين. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومتا الأردن والهند نسخة من بيانات إحدى الحالتين. وفيما يتعلق بالحالة المتبقية، اعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالة. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة نيبال نسخة من بيانات هذه الحالة.

إسبانيا

المعلومات المقدمة من المصادر

١١٤- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٥- في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، ردت الحكومة على ادعاء عام أرسل بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن تعديل القانون العضوي ١٩٨٥/٦ المتعلق بالولاية القضائية العالمية. وأحالت الحكومة في ردها تقريراً صادراً عن وزارة العدل بشأن الولاية القضائية العالمية والقانون الدولي، وكذا معلومات عن الحكم الانتقالي للقانون العضوي ٢٠١٤/١ الذي يعدل نطاق الولاية القضائية العالمية في إسبانيا. وذكرت

الحكومة أيضاً أن تعديل القانون لن يتعارض مع السلطة الحصرية للمحاكم في البت في قضايا وحالات خاصة ضمن ولايتها[٩].

الملاحظات

١١٦- في حين يعرب الفريق العامل عن تقديره لرد الحكومة على الادعاء العام، لا يزال يشعر بالأسف إزاء التعديلات المدخلة على التشريعات التي تقيد تطبيق الولاية القضائية العالمية.

سري لانكا

الإجراءات العادية

١١٧- أحال الفريق العامل تسع حالات إلى الحكومة بشأن التالية أسماؤهم:

(أ) السيد فيثيا أناندهاراجا الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ في مستشفى بولموتاي؛ ويُدَّعى أن الجيش السري لانكي قد يكون مسؤولاً عن اختفائه؛

(ب) والسيد بوفاناشاندرا أرونسلام الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في مزرعة مينيك بالمنطقة ٤ من مخيم المشردين داخلياً في شديكولام، بمقاطعة فافونيا، بالمحافظة الشمالية، التي كانت تحت سيطرة قوات الأمن؛

(ج) والسيد كاليستوس أنطوني سلستين الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ عندما أخذته قوات الجيش إلى مركبة عسكرية؛

(د) والسيدة فيثيا كيروباكاران التي يُدَّعى أنها شوهدت لآخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ عند نقطة تفتيش أومانثاي الخاضعة لسيطرة الجيش السريلانكي؛

(هـ) والسيد سيلفاكومار موروغيسو الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ في سيناثانكادو مولايتيفو، التي كانت تحت سيطرة الجيش السريلانكي؛

(و) والسيد براثيبان باثماناثان الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ في موليفايكال، التي كانت تحت سيطرة الجيش السريلانكي؛

(ز) والسيد سابشان سوبرامانيان الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في ماثالان، التي كانت تحت سيطرة الجيش السريلانكي؛

(ح) والسيد سريثاران ثورايسينغان الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في ماثالان، التي كانت تحت سيطرة الجيش السريلانكي؛

---

(٩) سينشر الرد بالكامل في التقرير المتعلق ببلاغات الإجراءات الخاصة الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين.

(ط) والسيد بوبالاسينغان أوثاياكومار الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة بالقرب من قرية الإغاثة في كارابانكادو، فافينيا، التي كانت تحت السيطرة الكاملة للجيش السريلانكي.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٨- في ٥ حزيران/يونيه و١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحالت الحكومة رسائل بشأن ٢٥٤ حالة لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٤، تطبيق قاعدة الستة أشهر على سبع حالات. وفيما يتعلق بالحالات المتبقية، اعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالات.

المعلومات المقدمة من المصادر

١١٩- قدم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد.

توضيح

١٢٠- استناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح ملابسات ثلاث حالات لم يبت فيها بعد عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الستة أشهر.

رسالة طلب تدخل فوري

١٢١- في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق بمزاعم تفريق مجموعة من الأشخاص الذين تجمعوا لمناقشة حالات الاختفاء في سري لانكا وترويعهم، واحتمال وجود تواطؤ بين المعتدين والشرطة.

الملاحظات

١٢٢- يتابع الفريق العامل تنفيذ الفقرتين ٩ و١١ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٢٥ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا.

السودان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢٣- في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحالت حكومة السودان رسالة بشأن عدة بلاغات وحالات لم يُبّت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالات. ويشكر الفريق العامل الحكومة أيضاً على قبولها إمكانية إجراء الفريق العامل زيارة إلى البلد في رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويأمل في التوصل قريباً إلى اتفاق مع الحكومة على موعد يناسب الطرفين لإجراء الزيارة.

الجمهورية العربية السورية

الإجراءات العاجلة

١٢٤- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار الإجراءات العاجلة، حالتين بشأن التاليين اسماهما:

(أ) في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، حالة السيد عبد الرحمن العجاج الذي يُدَّعى أن قوات الأمن اختطفته في حلب، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤؛

(ب) وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، حالة السيدة فاتن رجب التي يُدَّعى أنها شوهدت لآخر مرة في سجن عدرا في تموز/يوليه ٢٠١٤.

الإجراءات العادية

١٢٥- أحال الفريق العامل إلى حكومة الجمهورية العربية السورية ١٣ حالة بشأن التالية أسماؤهم:

(أ) السيد كمال محمد أحمد الذي يُدَّعى أن قوات المخابرات الجوية ألقت القبض عليه في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ في منطقة الأشرفية؛

(ب) والسيد أنس الكيال الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه في حلب في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٣؛

(ج) والسيد عبد الباسط الشيخ الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في فرع القوات الجوية في دمشق؛

(د) والسيد أيْهم الصيرفي الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش ألقوا القبض عليه في دمشق في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

(هـ) والسيدة أمل الصالح التي يُدَّعى أنها شوهدت لآخر مرة في سجن عدرا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤؛

(و) والسيد ياسين أمونة الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في قرية الملند، بمقاطعة جسر الشغور، إدلب؛

(ز) والسيد محمد هايل بكور الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش ألقوا القبض عليه في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في جسر الشغور، إدلب؛

(ح) والسيد حسن حافظ الذي شوهد لآخر مرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في فرع الأمن العسكري رقم ٢٢٧، كفر سوسة؛

(ط) والسيد هايل حامد الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ من مخيم اليرموك للاجئين في دمشق. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، فقد قدمت إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بدورها نسخة من الرسالة؛

(ي) والسيد محمد هوجوك الذي يُدَّعى أن قوات الأمن اختطفته في مدينة حمص في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛

(ك) والسيد عبد الكريم شياح الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في فرع الأمن العسكري في دمشق؛

(ل) والسيد حكمت الشهابي الذي يُدَّعى أن الحرس الجمهوري ألقى القبض عليه في حلب في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

(م) والسيد أمير الشهابي الذي يُدَّعى أن أفراد الشرطة والمخابرات الجوية ألقوا القبض عليه في حلب في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢٦- في ٢٦ أيار/مايو و١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالتين لم يُبت فيهما بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هاتين الحالتين.

١٢٧- وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحالت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك موجه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن حالة الاختفاء المزعوم للسيدة رازان زيتونة، والسيد وائل حمادة، والسيد ناظم حمادي، والسيدة سميرة خليل. وتذكر الحكومة أن السيدة زيتونة اختطفتها مجموعة إرهابية مسلحة. وفيما يتعلق بالسيد وائل حمادة، تذكر الحكومة أنه ألقي القبض عليه وأحيل إلى السلطات القضائية المختصة. وأضافت أن السلطات المختصة لا تملك أي معلومات بشأن الشخصين الآخرين.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٨- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات لم يُبت فيها بعد. وقرر الفريق العامل توضيح ملابسات ثلاث حالات منها نتيجة لذلك.

توضيح

١٢٩- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح ملابسات ثلاث حالات لم يبت فيها بعد.

نشرة صحفية

١٣٠- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية تؤكد أن قرار مجلس الأمن بعدم إحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لفظاعات جديدة في النزاع الدائر. وفي غياب الملاحقة القضائية على الصعيد المحلي، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما من شأنه أن يشكل خطوة هامة وضرورية للغاية لحماية المدنيين من الانتهاكات المستمرة والمستقبلية من جانب جميع أطراف النزاع، وكبح الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يرقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية[١٠].

الملاحظات

١٣١- يشير الفريق العامل إلى تعليقه العام بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية[١١]، ويكرر تأكيد قلقه إزاء عدد من حالات الاختفاء القسري ودعوته إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

طاجيكستان

النداءات العاجلة

١٣٢- في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن ادعاء الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري للسيد أليكسندر سوديكوف. وقد كان السيد سوديكوف يعمل سابقاً لمنظمات غير حكومية محلية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في طاجيكستان.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٣٣- في ١٥ تموز/يوليه و١١ و١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحالت الحكومة ثلاث رسائل بشأن أربع حالات لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل في دورته ١٠٤ أنه لا يمكن اعتبار المعلومات المقدَّمة كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالات.

---

(١٠) يمكن الاطلاع على النص الكامل للنشرة الصحافية في الموقع التالي:
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14655&LangID=E

(١١) A/HRC/13/31، الفقرة ٣٩.

١٣٤- وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحالت الحكومة رداً على النداء العاجل المذكور أعلاه، الموجه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بشأن السيد أليكسندر سوديكوف. وذكرت الحكومة في ردها أن السيد سوديكوف كان في مركز احتجاز تابع للجنة الحكومية المعنية بالأمن القومي.

تايلند

النداءات العاجلة

١٣٥- في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً واحداً إلى الحكومة بشأن تعليق العمل بالضمانات الدستورية، واحتجاز كبار القادة السياسيين وغيرهم، وإغلاق العديد من وسائل الإعلام في تايلند.

نشرة صحفية

١٣٦- في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية حث فيها السلطات على الرجوع عن التدابير التي تؤثر على الحقوق الأساسية وإعادة الحكم الديمقراطي في البلد، وشدد فيها على أنه يكاد يكون مستحيلاً تحقيق الاستقرار والمصالحة في تايلند إذا أهملت ضمانات حقوق الإنسان[١٢].

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٣٧- في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ردت الحكومة على النشرة الصحفية المشار إليها أعلاه المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفيما يتعلق بادعاء احتجاز الأشخاص، ذكرت الحكومة في ردها أن الأشخاص الذين طلب منهم الحضور إلى المجلس الوطني للسلام والنظام قد أطلق سراحهم جميعاً تقريباً، بعضهم في اليوم نفسه، والبعض الآخر في غضون فترة لا تتجاوز سبعة أيام، باستثناء من وجهت إليهم تهم جنائية وخضعوا لمحاكمة قضائية وفق الأصول. وقد مُكن أفراد أسرهم المباشرون من الوصول إليهم.

١٣٨- وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٣٩- وقدمت المصادر معلومات عن ٣٢ حالة لم يُبت فيها بعد.

---

(١٢) يمكن الاطلاع على النص الكامل للنشرة الصحفية في الموقع التالي:
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14696&LangID=E

الملاحظات

١٤٠- يحث الفريق العامل الحكومة على إعادة النظام الديمقراطي وسيادة القانون من أجل منع حدوث الاختفاء القسري.

تونس

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤١- في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالتين لم يبت فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هاتين الحالتين. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، قُدمت إلى حكومة ليبيا بدورها نسخة من أحد البلاغين.

تركيا

الإجراءات العادية

١٤٢- أحال الفريق العامل ثمان حالات إلى الحكومة بشأن التالية أسماؤهم:

(أ) السيد أحمد أكبس الذي يُدَّعى أن جنوداً ألقوا القبض عليه في هوزات، تونسلي؛

(ب) والسيد عبد الرحمن كوسكون الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش ألقوا القبض عليه في يولاس ووضعوه رهن الاحتجاز؛

(ج) والسيد أحمد دانسيك الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه مع آخرين في كافالي، سيلوبي، شرناق؛

(د) والسيد عابدين بولات الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه مع شخص آخر مرتبط به بينما كانا يعملان في حقل. ويُدَّعى أن قوات الدرك استدعت السيد بولات الذي أطلق سراحه بعد ذلك بيومين إلى التوقيع على وثيقة. وتفيد التقارير أن السيد بولات اختطف بعد ذلك مرة أخرى؛

(هـ) والسيد آيدين تكاي الذي يُدَّعى أن أفراد الجيش اختطفوه في كوكا كوبي، ديار بكر. وفي وقت لاحق، يُدَّعى أن السيد تكاي اقتيد إلى مركز درك كوكا كوبي، وهو ما أشهد عليه المدعي العام الذي أصدر وثائق تذكر أن السيد تكاي كان رهن الاحتجاز. وأفاد المصدر بأنه يُدَّعى أن أشخاصاً مرتبطين بالسيد تكاي أُبلغوا، بعد ٢٨ يوماً، أنه توفي، بالرغم من أن التقارير تفيد أنهم لم يروا جثته أبداً؛

(و) والسيد أ. لطيف ياغيزاي الذي يُدَّعى أن أفراد الشرطة ألقوا القبض عليه في منزله في مقاطعة نصيبين، محافظة مردين؛

(ز) والسيد أحمد بيتسين الذي يُدَّعى أن أفراد قوات الأمن ألقوا القبض عليه في حي هوزور، محافظة باتمان. ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد وضع أفراد قوات الأمن السيد بيتسين رهن الاحتجاز، مع شخص مرتبط به.

تركمانستان

الإجراءات العادية

١٤٣- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد غولجيلدي أنانيازوف، وهو معارض سياسي تركماني وناشط في مجال حقوق الإنسان يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في مقر المحكمة خلال جلسة مغلقة أدين فيها بالسجن ١١ سنة.

الإمارات العربية المتحدة

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٤- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك، موجه في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، بشأن ادعاء تعرض السيد بدر حسين العبد الله البحري للاحتجاز التعسفي والاختفاء. وذكرت الحكومة أن السيد البحري ألقي عليه القبض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ لانضمامه إلى منظمة سرية ولتمويله التنظيم الإرهابي الدولي "الإخوان المسلمون"، بشكل ينتهك قانون العقوبات وقانون مكافحة الجرائم الإرهابية.

١٤٥- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالتين لم يبت فيهما بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح ملابسات هاتين الحالتين.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٤٦- وقدّمت المصادر معلومات عن حالتين لم يُبت فيهما بعد. وجرى توضيح ملابسات حالة واحدة نتيجة لذلك. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من المصدر، قرر الفريق العامل نقل الحالة الأخرى وإدراجها ضمن الإحصاءات الخاصة بمصر (انظر الفقرة ٥٣(هـ) أعلاه).

توضيح

١٤٧- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح ملابسات حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

أوروغواي

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٨- في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات عن أربع حالات لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى هذه المعلومات، قرر الفريق العامل في دورته ١٠٤ تطبيق قاعدة الستة أشهر على حالتين منها.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٤٩- قدمت المصادر معلومات عن ثلاث حالات لم يُبت فيها بعد.

اليمن

الإجراءات العادية

١٥٠- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة تتعلق بالسيد جميل الدبيبي الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ في سجن الأمن المركزي في صنعاء.

نداء عاجل

١٥١- في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن ادعاء الاحتجاز السري للسيدين مراد بن عياد وطه العيسوي. وقدمت إلى حكومتي تونس وفرنسا نسخة من الرسالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٥٢- قدم المصدر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدورها نسخة من بيانات الحالة.